الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 15
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

1 – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في 23 أيار/مايو 2024، في البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي الأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 18)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

2 – أشادت عدة وفود بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025. ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة تعزز الظروف التي تكفل لأفريقيا مكانة كريمة في نظام العلاقات الاقتصادية العالمية عن طريق تشجيع التكامل الإقليمي الداخلي وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وأشار وفد آخر إلى عضويته في الاتحاد الأوروبي للتأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والعمل الهام الذي تضطلع به اللجنة. وأشار أحد الوفود إلى الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من

190624 180624 24-09195 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

خلال دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أفريقيا التي نصبو إليها. وأثنى وفد آخر على اللجنة لقيامها ببناء قدرات الدول الأعضاء في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق ولايتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والتحويلية. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الدؤوب الذي قامت به اللجنة في إعداد الخطة البرنامجية المقترحة، وقال إنه يقدر تقديرا عاليا العمل المتفاني الذي تضطلع به اللجنة في مجالات متعددة. ووصف وفد آخر الخطة البرنامجية بأنها خطة متينة ومتسقة.

3 - ووصف أحد الوفود نفسه وأفريقيا بأنهما صديقان مخلصان منذ أمد بعيد حققا معا نتائج تعاونية مثمرة في إطار مبادرة الحزام والطريق ومنتدى التعاون الصيني - الأفريقي. وأعرب الوفد نفسه عن دعمه لعمل اللجنة وأكد من جديد التزامه بتعزيز التواصل والتنسيق مع اللجنة لتحقيق خطة عام 2063 والتكامل والتنمية والازدهار في أفريقيا.

4 - وقال أحد الوفود إن اللجنة اضطلعت بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعززت التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا وازدهارها. وأشار الوفد نفسه إلى أن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا عقد، في كانون الثاني/يناير 2020، حلقة عمل بشأن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لوسائل النقل الكهربائية في الرباط، وذلك في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز تطوير وسائل النقل الكهربائية في أفريقيا من خلال تعزيز الخبرة التقنية المطلوبة في هذا المجال الهام.

5 - ورحب أحد الوفود بالمبادرات التي اتخذتها اللجنة في الكاميرون. وأوضح الوفد أن اللجنة دعمت الكاميرون في عام 2023 في نشر الإحصاءات الاقتصادية وفي إقرار خطتها للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك المساءلة البيئية. وأشار الوفد أيضا إلى إعلان اللجنة عن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في عام 2025 لتعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة.

6 - وأثنى أحد الوفود على الطابع الشامل للخطة البرنامجية، واستفسر عن أهمية المنسقين المقيمين والاجتماعات الافتراضية بالنسبة لعمل اللجنة.

7 - وأكد أحد الوفود من جديد التزامه بالمساعدة في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، لضمان تحسين قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق هذه الأهداف، بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، رحب الوفد بتركيز البرنامج على الطموح إلى تحقيق الأهداف. وكرر الوفد نفسه تأكيد التزامه تجاه أفريقيا وتعهد بمواصلة العمل بالتعاون مع اللجنة والدول الأعضاء للنهوض بالتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أفريقيا.

8 - وشدد أحد الوفود على أن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 أمر ذو منفعة متبادلة. وأعرب الوفد عن تأييده لسياسات اللجنة والأمم المتحدة الرامية إلى التقريب بين الخطتين الواسعتي النطاق بطريقة متوازنة. وأشار الوفد نفسه إلى أن الخطة البرنامجية لعام 2025 تجسد قرارات اللجنة والأولويات الجديدة للقارة.

9 - وقال أحد الوفود إن الحالة في أنحاء كثيرة من أفريقيا لا تزال غير مستقرة، وإن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال قائمة، وهي أزمات مرتبطة بالعبء الثقيل الذي خلفته الحقبة الاستعمارية وسياسة "فَرِّق تسد" التي تنتهجها القوى الغربية في أفريقيا. وأعرب الوفد عن دعمه للدول الأفريقية في بحثها عن طرق مستقلة لحل النزاعات والمشاكل في القارة. وقال الوفد إن من المهم الالتزام بمبدأ "الحلول الأفريقية

للمشاكل الأفريقية". وأضاف الوفد أنه ينبغي أن يكون الشركاء المعنيون قادرين على الاتفاق على سُبل المضي قُدما، وأنه لا ينبغي لأي من الجهات الفاعلة الخارجية أن تحاول فرض حلول.

10 - وشدد أحد الوفود على أهمية استمرار الإمداد بالأغذية لضمان الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا، وقال إن الاتحاد الروسي قد زاد من عمليات تسليم المنتجات الزراعية إلى أفريقيا، على الرغم من فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية على صادراته. وقال الوفد إن هذه التدابير جعلت من الصعب على الاتحاد الروسي الإمداد بالأغذية، وترتيب لوجستيات النقل، وتسديد مدفوعات التأمين والمدفوعات المصرفية.

11 - وذكر أحد الوفود أن بلدان مجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) منفتحة على التعاون الواسع النطاق مع الدول الأفريقية في إطار خطة عام 2063. وقال الوفد نفسه إن إحدى أولويات الاتحاد الروسي خلال رئاسته لمجموعة البريكس في عام 2024 هي التعبئة لمواجهة تَجزُّؤ التجارة الدولية المتعددة الأطراف، والسياسات الحمائية، والقيود التجارية غير المشروعة.

12 - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة تقوم بدور حاسم في مساعدة البلدان في أفريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحثّ اللجنةَ على مواصلة التركيز على المجالات ذات الميزة النسبية والامتناع عن توسيع نطاق ولايتها. وشجع الوفدُ نفسه كذلك اللجنةَ على مواصلة جهودها لتيسير تبادل المعارف وتقاسم الخبرات فيما بين اللجان الإقليمية.

13 - ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة تُثمِّن بشكل كبير رأس المال البشري. وقد عاد ذلك بالفائدة على أفريقيا في ميدان الصحة، ولا سيما في إنتاج الأدوية واللقاحات.

14 - وفيما يتعلق باستخدام الطرائق الإلكترونية والافتراضية لتقديم الخدمات، تساءل أحد الوفود عما إذا كانت هذه الطرائق لا تزال مُجدية وفعالة في الوفاء بتقديم الخدمات المنوطة باللجنة.

15 - وأحاط أحد الوفود علما بقرار الجمعية العامة 262/78 الذي عزز التنمية الزراعية في أفريقيا كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للفقر. وإذ أعرب الوفد عن دعمه للتنمية الزراعية من أجل تحقيق السيادة الغذائية في أفريقيا، فإنه رأى أن من المهم بالقدر نفسه ذكر المجالات الأخرى التي يتعين معالجتها على وجه السرعة.

16 - وقال أحد الوفود إنه وإن كان يعلق أهمية على التكيف مع تغير المناخ والمساواة بين الجنسين، فإنه لا يعتقد أن تغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين هما السببان الرئيسيان للفقر في أفريقيا، وأن معالجة هاتين المسألتين لن تحل بالتالي التحديات المتصلة بإدارة الديون، والفقر، والتنمية المستدامة في القارة. وقال الوفد إن الأسباب الجذرية للفقر ستعالَج من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة، وإيجاد حلول لانعدام الاستقرار السياسي، ورقمنة المؤسسات الأفريقية المدرة للإيرادات بهدف تعبئة الموارد المحلية.

17 - وأشار أحد الوفود إلى أن أفريقيا لديها القدرة على إنتاج ما يكفي من الأغذية، وقال إن المنتجات الزراعية تتلف في أنحاء كثيرة من القارة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى شبكات الطرق من المزارع إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد تطوير البنى التحتية، ولا سيما ربط المناطق الريفية وتحسين التكنولوجيا الصناعية، وهو ما يعتقد الوفد أنه أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

18 - وذكر أحد الوفود أن إعطاء الأولوية للتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا من شأنه أن يساعد على تحسين الحوكمة الرشيدة، والحد من الفساد في القطاع العام، وتعزيز ثقة الجمهور في نظام الحوكمة، وتشجيع الإدماج الاقتصادي، وتحسين تقديم الخدمات، والحفاظ على السلام والأمن.

19 - ولاحظ أحد الوفود أن معظم الاستراتيجيات الواردة في الفقرة 18-3 ستعالج القضايا الإنمائية الرئيسية في أفريقيا إذا ما نُفِّذت. واقترح الوفد تحقيق التنمية الزراعية وبناء البنى التحتية بشكل متزامن لأن السيادة الغذائية لا يمكن تحقيقها بدون البنى التحتية اللازمة.

20 - وأشار أحد الوفود إلى البيان الصادر عن الدورة العادية الرابعة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابع والثلاثين اللذين حددا العديد من الأولويات لتنفيذ خطة عام 2063، بما في ذلك تحقيق التكامل والازدهار والسلام لأفريقيا. ووفقا لتقارير التقييم المقدمة من 30 بلدا أفريقيا، بلغت نسبة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف "الازدهار في أفريقيا" 37 في المائة، في حين بلغت نسبة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف "الحوكمة الرشيدة في أفريقيا بما يؤدي إلى إحلال السلام والأمن في أفريقيا" 43 في المائة، وهما أدنى درجتين مسجلتين في تقارير التقييم. وخلص الوفد إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الحوكمة الرشيدة وتطوير البنى التحتية الزراعية في أفريقيا لتحقيق خطة عام 2063.

21 - وأيد أحد الوفود الرأي المعرب عنه في الفقرة 18-128 ومفاده أن فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي ركيزة أساسية للتكامل الأفريقي أنشأت سوقا وحيدة للسلع والخدمات في أفريقيا، لن تتحقق بالكامل إلا بعد تصديق جميع البلدان الأفريقية على الاتفاق. وفي الوقت الراهن، لم يصدق على الاتفاق سوى 46 بلدا. وشجع الوفد اللجنة على مواصلة دعم البلدان التي لم تصدق بعدُ على الاتفاق من أجل ضمان إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل.

22 - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة ساعدت كينيا في تنظيم استعراض استراتيجيتها لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأجرت اللجنة أيضا تمارين لبناء القدرات ونفذت أنشطة توعية للقطاع الخاص بشأن إطلاق العنان لكامل إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتتطلع كينيا إلى مواصلة التعاون. وشدد وفد آخر على أهمية ضمان عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

23 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، الفقرة 18-18، طلب أحد الوفود تفاصيل عما قامت به اللجنة على وجه التحديد لدعم التمويل الابتكاري في الأسواق الوطنية. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كانت هناك علاقة بين وقف البرنامج الفرعي 3، تنمية القطاع الخاص وتمويله، وانخفاض عدد المشاريع المتوقعة لعام 2025، على النحو المبين في الجدول 18-4. وبينما أحاط الوفد علما بالحالة الاقتصادية الصعبة في الوقت الراهن، كما وصفتها اللجنة، فإنه أعرب عن قلقه من أن عدد المشاريع المتصلة بالقطاع الخاص سينخفض من ستة مشاريع إلى مشروعين في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، في حين كان من المتوقع حدوث زيادة في عدد المشاريع. وتساءل الوفد عن كيفية ضمان الإنصاف في تقديم الدعم لمختلف المناطق دون الإقليمية في القارة إذا كان هناك مشروعان فقط، حيث يبدو أنه سيتعين اختيار منطقتين دون إقليميتين، مما سيؤدي إلى إهمال مناطق دون إقليمية أخرى. وسأل الوفد عن المبادرات والمشاريع المحددة التي اضطلعت بها اللجنة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الممارسات الجيدة للإدارة السليمة للأصول لصالح التنمية المستدامة.

24 - وبالإشارة إلى النتيجة 1، تعزيز إدارة الديون من أجل التعافي القادر على الصمود، في إطار البرنامج الفرعي 1، والفقرة 18-18، وبالنظر إلى سلسلة الصدمات والبيانات الصارخة بشأن زيادة نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، طلب أحد الوفود مزيدا من الإيضاحات بشأن الأدوات المقترحة لمواجهة هذا التحدي. وبينما سلّم الوفد نفسه بقيمة المساعدة المقترحة من حيث صلتها بالمشورة في مجال السياسات، والمساعدة التقنية، والمنشورات، ومنابر الحوار، فقد شكك في القدرة الحالية للخبرات والقيادات المحلية الأفريقية في مجال السياسات الكلية. واعترف الوفد بالضغوط في الأجل القصير التي تتعرض لها الدول الأعضاء نتيجة لأولوياتها الاقتصادية الفورية، فضلا عن القيود المالية للبرنامج، وتساءل عما إذا كان من المرجح أن تعالج التدخلات المقترحة وحدها الأسباب الجذرية لهذه المشكلة أو أن تغير من اتجاه ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتساءل الوفد عما إذا كانت اللجنة قد نظرت في نموذج يركز على تنشيط الحوافز والمؤسسات النظمية للمساعدة في دفع عجلة التحول نحو وضع سياسات أكثر استراتيجيةً من خلال إجراء تغييرات في القدرات والمحفزات المؤسسية، بدلا من التركيز فقط على المشورة والمساعدة التقنية.

25 - وسلط أحد الوفود الضوء على التأثير المحدود للبرنامج في بيئة بالغة التعقيد والصعوبة وبالنظر إلى العوامل العديدة الخارجة عن سيطرة البرنامج، وتساءل عما إذا كانت اللجنة قد تنظر في استهداف تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مؤشر للتقدم. وقال الوفد إن عدد الدول الأعضاء التي وضعت استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الديون بطريقة متكاملة لا يُعبِّر بالضرورة بسهولة عن فعالية تلك الاستراتيجيات أو أثرها.

26 - ولاحظ أحد الوفود أن مسألة الديون في أفريقيا مسألة حيوية، وأن هناك حاجة إلى سد الفجوة في تعبئة الموارد المحلية في العديد من البلدان. ولاحظ الوفد كذلك أن معظم أسواق رأس المال في أفريقيا لا تزال غير متطورة بالقدر الكافي، إذ تتضمن عددا قليلا من الأوراق المالية والمنتجات المالية المدرجة. وأعرب الوفد عن اهتمامه الشديد بالاستماع إلى نتائج تنفيذ الدروس المستفادة، على النحو المذكور في الفقرة 18-27، لتحقيق الإمكانات المتوقعة في البرنامج الفرعي 1.

27 - وأشار أحد الوفود إلى أن التكامل الإقليمي في أفريقيا يؤدي دورا حيويا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز السلام والاستقرار، وتيسير التجارة، وتعزيز التعاون. ورأى الوفد أن ذلك يشكل استراتيجية رئيسية لتسخير إمكانات القارة وتحقيق التنمية المستدامة لصالح جميع الدول الأفريقية. وأشار وفد آخر إلى أن كينيا ممتنة لاستفادتها بالفعل من بعض الاستراتيجيات المقترحة في البرنامج الفرعي 2، التكامل والتجارة الإقليميان.

28 - وأشار أحد الوفود إلى أن الاستراتيجية البرنامجية لعام 2025 بشأن دعم تعميق التكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية تكتسي أهمية خاصة. وقال الوفد إنه طالما دافع عن التنمية المشتركة في أفريقيا، وأشار في هذا الصدد إلى شراكة بلده مع المبادرة الملكية من أجل الفضاء الأطلسي لتعزيز وصول دول منطقة الساحل إلى المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الهامة الأخرى التي تعزز التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا.

29 - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن إدارة المخاطر في سياق تنفيذ برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا.

30 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، رحب أحد الوفود بالدور القيادي للجنة في وضع أول سجل إقليمي للكربون للجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، ولكنه تساءل عما إذا كان البرنامج الفرعي الجديد 5، المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية، والاقتصادان الأخضر والأزرق، أقل طموحا في الواقع من البرنامج السابق. وبالإشارة إلى الجدول 18-10، الصفوف باء-6 وباء-7 وباء-17 وباء-19، أعرب الوفد نفسه عن قلقه من أن مشاريع تعزيز القدرات الوطنية في مجال المفاوضات بشأن أرصدة الكربون والاقتصاد الأخضر وصندوق المناخ ستتعرض إما للركود أو للتقليص. وهذا أمر مقلق للغاية لأن أزمة المناخ تتطلب اتخاذ تدابير قوية.

31 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضع الصيغة النهائية لبروتوكول بشأن تغير المناخ واعتماده وتقديم توصيات قائمة على الأدلة بشأن تعزيز التجارة الإقليمية مع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وشدد الوفد أيضا على دعمه لتركيز اللجنة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بطرق منها تقديم المساعدة التقنية لإحداث تحول في النظم الغذائية ومن أجل إضافة القيمة إلى المعادن البالغة الأهمية من أجل الانتقال الطاقي.

32 - وأعرب الوفد نفسه عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن الجهود التي تبذلها اللجنة للتغلب على محدودية التمويل لصالح المرأة عن طريق تسليط الضوء على الاحتياجات من الاستثمار لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتساءل عما إذا كان ذلك يتم على أساس كل بلد على حدة من خلال اللجنة، أو ما إذا كان هناك نهج إقليمي.

33 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، طلب أحد الوفود تبريرا لخفض عدد حلقات العمل المتعلقة بنشر المعارف.

34 - وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، استفسر أحد الوفود عن مدى ارتباط الأنشطة دون الإقليمية بجوهر البرامج الفرعية الأخرى، وكيفية ضمان الاتساق والتجانس، وكيفية تجنب مخاطر الازدواجية.

الاستنتاجات والتوصيات

35 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما تبذله من جهود من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، وأكدت أهمية دورها في تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا.

36 - وأشادت لجنة البرنامج والتنسيق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفائدة الدول الأعضاء في مجال تعزيز التصنيع والتبادل التجاري والتكامل فيما بين البلدان الأفريقية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل استمرار أنشطتها بما يتماشى مع أولويات خطة الاتحاد الأفريقي العشرية الثانية لتنفيذ خطة عام 2063.

37 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع تعبئة الموارد التي وعد المجتمع الدولي بتقديمها في إطار مكافحة آثار تغير المناخ من أجل دعم تنفيذ مشاريع التعاون التقني في القارة.

38 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم الدعم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما تبذله من جهود لمكافحة المديونية المفرطة في الدول الأعضاء من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في مساعي البحث عن أشكال تمويل مبتكرة في الأسواق الوطنية.**

39 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 15 - التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في أفريقيا، الذي يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك رهنا بالتعديلات التالية:**

البرنامج الفرعي 5
المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق

العنوان

تُضاف كلمة "تغيُّر" قبل كلمة "المناخ".

تُحذف عبارة "الاقتصاد الأخضر والأزرق" الواردة بعد عبارة "الموارد الطبيعية".